التعليم الجامعي ..

الجامعات الخاصة كنز استثماري!!

كثيرة هي الجامعات الخاصة التي انتشرت مؤخراً في اليمن بمواصفات مختلفة أغلبها عمارات سكنية ليس لها من اسم الجامعة إلا اليافطة المعلقة على واجهة المبنى, والنادر منها ربما ينطبق عليها معايير الجامعة ولكن منذ أن تأسست هذه الجامعات فقد أصبحت كنزا استثماريا للعديد من رجال الأعمال, كما أصبحت أيضا رافدا هاما للتعليم الجامعي.. تؤدي دورا أساسيا في المنظومة التعليمية بشكل عام رغم ما تعانيه من سلبيات .

■ تحقيق/عبدالله الخولاني

لا يمر عام دون أن يكون هناك إضافة لجامعة جديدة تحاكي أسماء جامعات أجنبية لها شهرتها لكن في اليمن الأمر يختلف عليك الحصول على عمارة ذات شكل مغري وتتكون من عدة طوابق وبعد ذلك لا يهم المعايير الأخرى فحال هذه الجامعات حال المدارس الخاصة وهو ما يؤكده الدكتور محمد الشميري بالقول: الوضع المؤسسي للجامعات يحتاج إلى إعادة نظر لأن الجامعات الخاصة تقدم خدمات عامة كانت الدولة تحتكر تقديمها في الماضي وخلال العشر السنوات الماضية اختلف توجه الدولة من احتكار تقديم الخدمات العامة إلى تمكين القطاع الخاص من تقديم هذه الخدمات مثلما حدث في التعليم والاتصالات وهذا يتطلب ضرورة إعادة النظر للوضع المؤسسي للجامعات الخاصة بمعنى أننا لدينا الآن جامعات خاصة وأجهزة حكومية ممثلة في وزارة التعليم العالي, وأيضا المستفيدون من تقديم الخدمات التعليمية التي تقدمها الجامعات الخاصة, وهؤلاء المستفيدون هم الذين يقومون بتمويل الجامعات الخاصة من خلال الرسوم الدراسية التي يقدمونها نظير الحصول على الخدمات التعليمية, وحتى الآن لا يوجد لدينا جهاز أو هيئة تنظم العلاقة بين هذه الأطراف الثلاثة, بل إن الجامعات الخاصة تخضع بصورة كاملة لوزارة التعليم العالي لدرجة أننا يمكننا أن نقول إنه تعليم حكومي بتمويل خاص.

تجارب

ويضيف: ولأننا نعيش في عالم مفتوح فلابد أن نتعلم من تجارب الدول الأخرى التي سبقتنا ونظمت العلاقة بين الأطراف الثلاثة: الأجهزة التنفيذية والقطاع الخاص والمستفيدين من الخدمات من خلال ما يطلق عليه الجهاز المنظم للعلاقة بينها حتى لا تكون وزارة التعليم العالي والأجهزة التنفيذية التابعة لها بمثابة جهاز بيروقراطي متسلط على الجامعات الخاصة, كما يحدث حاليا وحتى لا نقول انه تعليم حكومي بتمويل خاص, ومهمة هذا الجهاز المنظم المحافظة على مصالح الأطراف المستفيدة من الخدمات التعليمية أي المجتمع باعتباره المستفيد الأساسي مما تقدمه الجامعات الخاصة من خدمات تعليمية وبحثية واستشارية, ويقدم هذا الجهاز المنظم تقاريره إلى السلطة التشريعية مباشرة حيث لا يكون هذا الجهاز خاضعاً لسيطرة وزير التعليم العالي أو الجهاز التنفيذي الذي يضع الاشتراطات والضوابط كما يراقب هذا الجهاز المنظم أيضاً مدى تنفيذ اللوائح بجانب المحافظة على مصالح الجهة المستفيدة.

استقلالية

ويوضح الشميري تحقيق الاستقلالية للجامعات الخاصة ليس المقصود به عدم التزام هذه الجامعات بالنظم والضوابط التي تضعها وزارة التعليم العالي لأن التزامها بالضوابط واجب ولكن بشرط إلا تكون خاضعة لسيطرة وسطوة وزارة التعليم العالي وأجهزتها التنفيذية البيروقراطية التي أدت إلى حدوث العديد من المشكلات والعقبات خاصة ان أهم أسباب اتجاه الدولة نحو تمكين القطاع الخاص من تقديم الخدمات التعليمية هي المرونة والفعالية والسرعة في اتخاذ القرار وحرية الحركة, كل هذا في ظل رقابة مجتمعية قبل رقابة الأجهزة التنفيذية, والجهاز المنظم هو الذي يؤمن لنا هذه الرقابة المجتمعية, وإذا كانت ثقافة المجتمع اليمني تقبلت الجامعات الخاصة في بداية إنشائها على استحياء وكان الطلاب الذين يلتحقون بها هم الذين لا يجدون أماكن لهم في الجامعات الحكومية الآن هذا الوضع اختلف تماماً, حيث يلتحق حالياً بالجامعات الخاصة أعداد كبيرة من الطلاب من أصحاب المجاميع المرتفعة الذين لهم أماكن في الجامعات الحكومية لأنهم ينشدون التعليم المتميز الذي تقدمه الجامعات الخاصة.

سلبيات

رغم هذه المزايا والإيجابيات للعديد من الجامعات الخاصة فإن هناك سلبيات موجودة أيضا في بعض الجامعات الخاصة مثل نظم الامتحانات والملازم الدراسية والكتب رغم انه من المفروض أن تبتعد الجامعات الخاصة عن هذه السلبيات التقليدية التي يتم تطبيقها في الجامعات الحكومية باعتبارها مصدرا من مصادر الدخل لهذه الجامعات الحكومية, وهذا الأسلوب لا يجدي مع الجامعات الخاصة لأن الطلاب بها لابد أن يبحثوا بأنفسهم عن مصادر المعلومات الأصلية بأنواعها المختلفة الإلكترونية والورقية والوصول إلى هذه المعلومات تحت إشراف الأساتذة.

الربح و التعليم

يطغى العائد المادي على جودة التعلم في أغلب الجامعات الخاصة إن لم تكن كلها ولكن ملاك هذه الجامعات لا يجدون حرجا عند التحدث عن هذه القضية فسمير الخالدي أحد المستثمرين في الجامعات الخاصة يرى أن أي مشروع لابد وأن يغطي تكاليفه ويحقق هامش ربح يضمن استمراريته وفي نفس الوقت لابد وأن يحقق الهدف من إنشائه وهو المساهمة في تحقيق الرسالة التعليمية ولذلك فالجامعات الخاصة كأي مشروع تغطي تكاليفها وتحقق هامش ربح مناسبا ولا تعتبر مشروعا فاشلا ولابد أن يتناسب هامش الربح المحقق مع مستوى الخدمة التعليمية التي تقدم للطالب.

ويؤكد أن رسوم الجامعة الخاصة مناسبة للخدمات التعليمية التي تقدمها بل إن في اليمن مدارس خاصة رسومها الدراسية مرتفعة جدا ومع ذلك يقبل أولياء الأمور على إلحاق أولادهم بها لارتفاع مستوى خدماتها التعليمية, لأن العبرة في النهاية هي الخدمات التعليمية التي يحصل عليها الطلاب بصرف النظر عن ارتفاع الرسوم الدراسية فنظام التعليم الجيد يخرج طالب كفاءته جيدة, ولذلك فمن المتوقع نتيجة للمميزات المتعددة للجامعات الخاصة مثل عدد الطلاب القليل والتعليم حسب الكفاءات والإمكانات المادية والبشرية المناسبة لأعداد الطلاب حدوث تطور سريع في جودة الخدمات التعليمية التي تقدمها.

مستثمر اقتصادي واجتماعي

الجامعات الخاصة مستثمر اقتصادي واجتماعي في الوقت ذاته و أي مشروع لابد أن يحقق هامش ربح حتى يستمر والجامعات الخاصة تستغرق سنوات عديدة بعد مرحلة تأسيس البنية الأساسية لها حتى تحقق هامش الربح الذي تتوقعه.

التعليم في اليمن يتميز بصفات وشخصية محددة تفرض نفسها على التعليم العام والتعليم الخاص وفقا لما يراه أستاذ الاقتصاد الدكتور طه الفسيل فنحن نعاني من عدم كفاية الأصول التعليمية لعدد الطلبة الراغبين في التعليم كما يوجد نقص كبير في التعليم عالي الجودة الذي من المفترض توفيره للمواطنين كما نعاني أيضاً من تفتيت العملية التعليمية, والمشكلة الكبرى التي تواجه التعليم اليمني حاليا هي عدم وجود توجه عام في سياسات التعليم وبالتالي لا نعرف ماذا نريد من مخرجات التعليم والدليل على عدم صلاحية التوجه العام للتعليم هو وجود خريجين بعد12عاماً من التعليم لا يجدون عملا سواء كانوا خريجين من التعليم الحكومي أو من التعليم الخاص ومن يحصل على فرصة عمل يكون ذلك أما بوجود علاقات له مع صاحب العمل أو بالواسطة بصرف النظر عن نوعية التعليم الذي حصل عليه لأن سوق العمل يتطلب كفاءات معينة, وتفتت نظام التعليم اليمني يؤدي إلى عدم كفاءة مخرجات العملية التعليمية.

ويؤكد الفسيل نحتاج في اليمن إلى هيئة منظمة للعلاقة بين التعليم والمجتمع كما أن خدمة المجتمع لابد وأن تكون إحدى الأولويات المهمة للتعليم الخاص والعام فمن الملاحظ أن العلاقة بين المجتمع ككل والعملية التعليمية غير منظمة فهي منظمة فقط بالافتراض في أن الوزير يمثل المجتمع في علاقته بالجامعة الخاصة أو الحكومية مما يتطلب ضرورة إنشاء هيئة منظمة للعلاقة بين المجتمع والجامعات الخاصة تمثل مصالح الشعب سواء عن طريق أولياء الأمور أو رجال الأعمال أو الطلبة. وأيضاً لابد وأن يكون لدينا رقابة مجتمعية معينة على هوامش الربح التي تحققها الجامعات الخاصة وأيضاً التي تحققها معاهد التعليم العالي حيث أن هذه المعاهد أكثر نهماً في تحصيل معدلات الرسوم الدراسية المرتفعة التي قد لا تنعكس على جودة العملية التعليمية, بالإضافة إلى ضرورة أن يكون للمجتمع وسائل للتعرف على نشاط الجامعات الخاصة وأن يكون لهذه الجامعات برامج تعليمية واضحة وسياسة محددة الملامح تتميز بالشفافية من حيث قواعد التحاق الطلاب وضرورة ان يكون للجامعة الخاصة مسئولية مجتمعية تجاه المحيط الموجودة فيه.

جودة

ما يزال خريجو الجامعات الحكومية أفضل من الناحية العلمية من خريجي الجامعات الخاصة كما يرى الدكتور جبران الحكيمي أستاذ علم الاجتماع -الحديدة- وذلك بسبب حداثة الجامعات الخاصة نسبياً في اليمن , ويعد استقطاب الجامعات الخاصة لأساتذة الجامعات الحكومية للاستفادة من خبراتهم العلمية دليلاً على أهمية دورها وعلى تطور العملية التعليمية بها حيث توجد خبرات عديدة في التعليم والإدارة بالجامعات الحكومية تستفيد منها الجامعات الخاصة التي مازالت تحتاج إلى مزيد من الخبرات التعليمية, فمثلاً كليات طب الأسنان بالجامعات الخاصة تعاني من قلة أعداد الكوادر الفنية ذات الجودة العالية.

التزاوج السليم

ويشدد الحكيمي على أهمية وجود نوع من التزاوج السليم بين رأس المال والإدارة التعليمية, وضرورة فصل الملكية والشئون المالية عن إدارة العملية التعليمية مع ملاحظة أن هذا الفصل لن يكون تاماً حيث تتدخل الشئون المالية إلى حد ما في إدارة العملية التعليمية من حيث عمل التجهيزات الجديدة أو مرتبات الأساتذة, مما يجعل عملية الفصل التام بينهما صعبة ولكن الفصل لابد أن يكون كاملاً بين الملكية والشئون المالية وبين الإدارة التعليمية مثل التدخل في نتائج الامتحانات أو قواعد قبول الطلاب.

تفاوت

تتفاوت الرسوم الجامعية بين جامعة خاصة وأخرى طبقاً لجودة الخدمات التعليمية المقدمة والمواصفات التعليمية المتميزة واستقبالها لأساتذة من الدول الأجنبية للتدريس بها ولكن مع ذلك أدت الجامعات الخاصة منذ إنشائها دورها في استيعاب الطلاب الذين كانوا لا يجدون أماكن لهم في الجامعات الحكومية لعدم قدرة الدولة على إنشاء جامعات جديدة تستوعب هؤلاء الطلاب, ومع ذلك لابد من فصل الملكية عن التعليم الأكاديمي لأن بعض أصحاب الجامعات الخاصة يتدخلون في العملية التعليمية مما يتطلب ضرورة الفصل بين الملكية والإدارة والشئون المالية ومن خلال مجلس الأمناء المعمول به في كل جامعات العالم فهو الذي يختار الهيئة الأكاديمية كرئيس الجامعة وعمداء الكليات, كما أن مجلس الأمناء هو الذي يحدد مواصفات رئيس الجامعة, وكل كلية تحدد خطتها التعليمية المستقبلية لتحقيق النجاح.

كما أن مبدأ الشركة العامة أصبح مبدءاً مستقراً يستلزم الالتزام بقواعد ونظم معينة وشفافية, وهذا المبدأ مطبق في الجامعات الخاصة, فقد يكون الأساس بها أساساً عائلياً, ولكن لا يمكن أن تدار الجامعات الخاصة على أساس عائلي لأن مصالح المجتمع أكبر بكثير من الاستثمارات المالية .

في اليمن: 16 خريجاً لكل ع

كتب / عبدالله الخولاني

يعاني التعليم الجامعي في اليمن بشقيه العام والخاص من تدني الكفاءة الداخلية واتجاه مؤشر عدم الكفاءة نحو الارتفاع نتيجة لعدد من العوامل والتي تأتي في مقدمتها أسباب ترتبط بالقيادات الإدارية من ضعف في الكفاءات وسوء اختيار القادة الإداريين وغياب للتخطيط الاستراتيجي وتخلف الأنظمة والإجراءات الإدارية وغياب أنظمة تقويم الأداء والمساءلة في قواعد ضمان الجودة.

ويؤكد المجلس الأعلى للتخطيط في أحدث تقاريره أن هناك ضعفاً في المستوى العلمي للطلاب الملتحقين بالتعليم العالي نتيجة لتدني مستوى مخرجات التعليم الثانوي وضعفاً في القدرات والدافعية نحو الدراسة ومستوى الطموح لديهم وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية ومدى تفرغهم للدراسة واتباعهم لأساليب سليمة في التحصيل العلمي.

هي

القطاع الخاص: نحتاج مهارات بالتقنية الإنتاجية والهندسية والابتكار

يكرر القطاع الخاص اليمني أكثر من مرة أهمية وجود قوى عاملة بشرية مؤهلة من الشباب اليمني للالتحاق بالقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد اليمني، ويؤكد أنه حريص على استقبالهم للعمل معه في كافة التخصصات ،لكن القطاع الخاص يلمح إلى نقطة مهمة تتعلق بالتخصصات فهو يحرص على أن تكون المهارات أو التخصصات في طالبي التوظيف مرتبطة بالعمل الإنتاجي والتقني للمنشأة أي الحرفية الفنية للعمل لكي تكون رافدا جديدا في الإنتاج ونمو المنشأة وتوسعها .

في المقابل يؤكد القطاع الخاص على ثلاثة شروط جديدة تتعلق بالعمالة الماهرة والمؤهلة وهي الإخلاص في العمل والأمانة والنزاهة في من يطلبون العمل ويقول إن هذه الشروط تعد أكثر أهمية من الشروط الفنية خصوصا في ظل أوضاع اقتصاديةكهذه.

استطلاع / أحمد الطيار

يطرح الصناعيون اليمنيون عدة تخصصات يحتاجونها في الصناعة وتتعلق بالمهارات الخاصة بإدارة وتشغيل الآلات والمكائن الصناعية وهندستها على وجه الدقة ولعل تخصص هندسة الآلات والمعدات كهربائيا وفنياً وحاسوبياً هي الأكثر والأهم حالياً، ويقول المهندس علي السنيدار، صاحب مصنع أدوات منزلية إن الآلات الصناعية بحاجة لخبراء لإدارتها وصيانتها والعمل فيها بإتقان يحافظ على الآلة من جهة وينتج منها أيضاً وهذا التخصص نحتاجه بشدة في المصانع.

الصناعة الغذائية

يحتاج مصنعو الأغذية الخفيفة لفنيي أغذية وجودة وخبراء في المقاييس على درجة عالية من الاحترافية ويقول رجل الأعمال والصناعة أنور جار الله إن المصانع الغذائية تحرص على استقطاب خريجي قسم تقنية الأغذية في كليات الزراعة لكن بشرط أن يكونوا مهرة في تخصصهم لأن عملهم يتعلق بالصحة والأمن الغذائي في المقام الأول ولا مجال لأن يكون الشخص غير مؤهل ومدرب في هذا التخصص .

ويضيف جار الله أن الصناعة الغذائية هي الأهم والأكثر طلبا لمن لديهم مهارات واحترافية في العمل وهذا يتم البحث عنه بشتى الطرق خصوصا في تخصص التصنيع الغذائي وإدارة الإنتاج والأمور المتعلقة بالمواصفات والجودة .

تخصصات

من ضمن التخصصات التي يبحث عنها رجال الأعمال اليمنيين ليل نهار التخصص المتعلق بالابتكار والتنظيم وهي مهارات تخصصية يفتقر إليها طالبو العمل في اليمن ولعل ما يغيض مجتمع رجال الأعمال أن يكون طالبو العمل متخرجين من كليات نظرية أو عملية لكنهم يفتقرون للمهارة اللازمة للعمل في قطاعات إنتاجية حقيقية وفي بيئة العمل بين الآلات والمعدات أو حتى في المكاتب وهنا يقول زياد حبيب مدير الموارد البشرية بالغرفة التجارية الصناعة بأمانة العاصمة إن الطلب على العمالة موجود من قبل القطاع الخاص اليمني لكن عملية القبول تصطدم بعقبة المهارات، فالقطاع الخاص اليمني يريد عاملاً محترفاً يعمل وينتج من اليوم الأول لاستلامه العمل، فيما لا يرغب من جهة أخرى أن يقوم بتدريبه والصبر عليه فترة من الوقت، وهنا محل الخلاف بين الجهات التي تقول إن على القطاع الخاص القيام بمسئولياته والجهات التي تقول إن على الحكومة أن تعيد استراتيجيتها في التعليم بحيث تكون مخرجات التعليم مواكبة لسوق العمل .

افتقار

هناك خلل يواجه سوق العمل في اليمن خصوصا منذ عام 2011م حيث أدت الأحداث وعدم الاستقرار الأمني والاقتصادي إلى تقليص عوامل الإنتاج في الصناعة اليمنية من جهة وتقلص الاستثمارات من جهة أخرى وهذه كانت تمثل محركا لطلب القوى العاملة وهذا بدوره أدى إلى تراجع الطلب على العمالة وتنامي العرض بشكل يدعو للريبة من الخلل الاقتصادي الكبير والذي تعد مؤشرات سوق العمل اكبر الأدلة على الخلل فيه، ويرى الخبير الاقتصادي عبد الودود الزبيري مدير عام الدراسات بوزارة التخطيط إن الصعوبات التي واجهت القطاع الخاص اليمني جراء ارتفاع أسعار الوقود وانعدامه باتت احد العوامل التي أدت لتقليص القطاعات الإنتاجية وعلى رأسها الصناعة وبالتالي فقدت محركها للطلب للأيادي العاملة الجديدة .

تخصصات

يرى زياد حبيب أن المجال الصناعي هو الأكثر طلبا للتخصصات العملية المهنية والتقنية فيما القطاع التجاري لم يدخل في دائرة الاحتياج لتخصصات ومهارات فنية نظرا لارتباطه بالعمل التقليدي غير المنظم ولهذا نجد هذا القطاع متقوقعاً في دوائر محددة ولم ينطلق نحو عوامل التوسع والحرفية والنطاق الكثيف.

ويمضي بالقول هناك قطاع واحد على سبيل المثال هو قطاع صناعة الأثاث والموبيليا هذا القطاع يمكنه ان يشغل الآلاف من العمالة اليمنية إن تم تدريبها وتأهيلها في معاهد فنية متخصصة وعملية ويمضي بالقول: يتم استيراد معظم الأدوات المكتبية والأثاث من الخارج بالعملة الصعبة ويمكن ان تقوم صناعة هنا في اليمن تستقطب الآلاف من الشباب بسهولة ويسر وتدر دخلا وقيمة مضافة كبيرة للاقتصاد الوطني ،ويضيف هناك عمال من الأردن وفلسطين ولبنان يعملون في الأثاث والديكور وهؤلاء مهرة في تخصصهم لكننا كيمنيين محتاجون هذا التخصص ويدرس ويطبق الطالب العمل في المعهد ويتخرج وهو خبير يمتلك المهارة والإبداع والخبرة .

مجال الصناعة الدوائية

هناك حاجات متزايدة لفنيين متخصصين في التصنيع الدوائي فهذه الصناعة واعدة نظرا لتزايد الطلبات على الأدوية والمستلزمات العلاجية ولعل نقص الخبرات والمهارات هي من تعيق تنشيط هذه الصناعة، كما يحتاج القطاع الطبي لتخصصات ومهارات الأشعة بمختلف أنواعها وكذلك المختبرات والصيادلة .

خبراء الاستيراد والتصدير

من بين المهارات والتخصصات التي يفتقر لها سوق العمل اليمني ولايوجد لها مخرجات وهي خبراء الاستيراد والتصدير فهذه المهارات تتعلق بتنشيط علمية الاستيراد والتصدير ومستلزمات إدارتها وهي عملية فنية تتعلق بالابتكار والتنظيم في العمل وروح إدارته تقنيا في الوقت والزمن المحدد ،وينتج هذا التخصص قوة في النشاط وتوسعا على المستوى الرأسي والأفقي لأنشطة عدة تتعلق بمجالات التصدير والاستيراد ،وعلى سبيل المثال كان البنك الدولي والمانحون ومن خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية يتحدثون عن مهارات ويطلبون استشاريين وخبراء في سلال القيمة لتنمية الصادرات وأيضا استشاريين في مجالات تنمية أنواع معينة من المنتجات الزراعية المنافسة لتكون معدة للتصدير وعلى رأسها البن ،فالبن اليمني حتى الآن لم يجد من يقدمه للعالم كماركة مخصصة بنكهات يمنية ولم يتم تنمية هذا المنتج ليدخل عليه تحسينات يمكن من خلالها تقديم منتجات عدة له .

المعلوماتية

تمثل المعلوماتية أو ما يطلق عليه (IT) وهي التعامل مع التكنولوجيا والمعرفة الاقتصادية احد التخصصات التي تحتاجها الشركات على الدوام وتبحث عن متخصصين مهرة فيها لتشغيلهم ولا تزال السوق بحاجة كبيرة لمثل هذه التخصصات لكن على الشخص المطلوب أن يكون محترفا في إجادة العمل فيها، ويشير رجل الأعمال فهد الرداعي إلى أن التعامل مع هذه التكنولوجيا ليس مقصود به التشغيل والإرسال والاستقبال بل يتعدى ذلك إلى مسألة الصيانة لتلك الأجهزة وهذا على مستوى مهارة شخص يعمل كسكرتير في مكتب تجاري أو شركة.

أخلاقيات العمل

يطرح رجال الأعمال مسألة في غاية الأهمية تتعلق بالمتقدمين للعمل في القطاع الخاص وهي مسائل تتعلق بالأخلاق السامية للشخص في الشغل فهم يطلبون أن تتوفر في الشخص المتقدم للعمل إضافة إلى المهارات والحرفية وتتمثل هذه الأخلاق في الإخلاص في العمل والإحساس بالمسئولية والأمانة وهي صفات مجتمعة لا تقبل التجزئة مطلقا كما يقول رجل الأعمال أنور جار الله، مشيراً إلى أن رجال الأعمال يواجهون صعوبات جمة مع العمال حيث ان افتقارهم لتلك الأخلاق يؤدي إلى مشاكل ونزاعات عميقة تتسبب في خسائر اقتصادية كبيرة للمنشآت ويضيف ان العامل اليمني يحظى بمكانة لدى رب العمل لكن عدم الالتزام بتلك القواعد يؤدي لعمليات مخلة في العمل كالاختلاس وعدم اتقان العمل وعدم الالتزام بمعايير الوقت والجودة وكلها تؤدي لخسائر عند ظهورها.

ويطرح أيضا مسألة تتعلق بالتدريب حيث ان العديد من الشركات تقوم بتدريب كوادرها وتنفق عليهم الملايين وعندما يصبحون مهرة يقومون بترك العمل والالتحاق بشركات وأماكن عمل أخرى ،ولا تخضع هذه العملية لمعيار الأجور أو الحوافز فهناك من الشركات من تستقدم عمالة أجنبية بمرتبات تقل 50% عما يدفع لليمنيين وهذا ناجم عن افتقار تلك الأخلاقيات .